الملحق التاسع: تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

*يرد هذا الملحق وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 5/2013 الذي يطلب فيه المجلس إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تدمج التقارير السنوية التي تقدمها حاليا عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات) في التقارير التي تقدمها عن تنفيذ خططها الاستراتيجية. ويُلخص هذا الملحق ما حققه **البرنامج** من تقدم في عام 2023 في ما يخص تنفيذ قرار الجمعية العامة 223/75 المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. ويتبع الملحق الخطوط العريضة والصياغة لإطار الرصد والإبلاغ في ما يخص الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات الذي اعتُمد في عام 2021 ويربطه أيضا بفقرات منطوق القرار ذات الصلة. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يمكن لأعضاء المجلس التنفيذي الاطلاع على نسخة من استقصاء الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات الذي أجراه **البرنامج** في مقره في عام 2023 في ما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، المتاحة باللغة الإنكليزية فقط.*

1 - النُهج الشاملة المصممة خصيصا لكامل المنظومة، التي تتيح ملكية وقيادة وطنيتين قويتين، تُمكّن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من التصدي بفعالية للمجموعة الكاملة من التحديات الإنمائية المطروحة في عصرنا، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

تتواءم الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** مع الأولويات الوطنية وأُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط الاستجابة الإنسانية. وفي عام 2023، نقح **البرنامج** التوجيهات المتعلقة بالخطط الاستراتيجية القطرية لكي تراعي المكاتب القطرية ظروف النزاع مع التعبير بوضوح عن الجهود المبذولة للمساهمة في السلام. وحُدثت التوجيهات أيضا لتتواءم مع الالتزامات المتعلقة بالرصد والتقييم والإبلاغ التي وضعت من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 وإطار النتائج المؤسسية **للبرنامج**. وعلى المستوى القطري، يُشارك المديرون القطريون **للبرنامج** بدور نشط في عضوية أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ويُساهمون في التحليلات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطة الاستجابة الإنسانية. وتُلزم الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) **البرنامج** باستخدام نهج محور العمل الإنساني والتنمية والسلام في تخطيط المشروعات وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها. وساهم **البرنامج** أيضا، من خلال مشاركته في فرقة العمل الرابعة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في وضع توجيهات خاصة بالمجموعات في ما يتصل بمحور العمل الإنساني والتنمية والسلام من منظور إنساني.

ووافق **البرنامج** على استراتيجية المشاركة المجتمعية للفترة 2021-2026 من أجل تعزيز استخدام ممارسات المشاركة المجتمعية في جميع برامجه. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، اعتمد **البرنامج** استراتيجية مؤسسية جديدة لتعميم مراعاة ظروف النزاع تُركز على تعزيز عمل **البرنامج** في مجال تحليل النزاعات ومراعاة ظروفها. ويتجسّد احترام **البرنامج** لحقوق الإنسان في خطته الاستراتيجية وأُطره المعيارية والسياساتية. وفي عام 2023، واصل **البرنامج** الدفع قدما ببرنامجه للحماية والمساءلة، بما يتماشى مع سياسته بشأن الحماية والمساءلة (2020) التي تستند إلى الركائز التأسيسية الثلاث للأمم المتحدة: حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية. وفي عام 2023، دعم **البرنامج**، في إطار التزامه بأعمال السياسات للجنة الأمن الغذائي العالمي، وضع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبنات في سياق الأمن الغذائي والتغذية. وبالمثل، يدعم نهج **البرنامج** في إدماج منظور الإعاقة[1] تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة التي اعتمدها الأمين العام.

[1] "خارطة الطريق لإدماج منظور الإعاقة في **البرنامج** (2020-2021)" (WFP/EB.2/2020/4-B).

2 - المشورة المتسقة والمتكاملة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال السياسات تحمي الكوكب، وتعزز القدرات والمؤسسات، وتدفع الشراكات نحو تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يُساهم **البرنامج**، من خلال التخطيط المشترك والشراكات، في تحقيق مجموعة كبيرة من أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال **البرنامج** ملتزما بحماية البيئة والحد من الأثر البيئي لعملياته عن طريق تعزيز استخدام نظامه للإدارة البيئية. ويوجد لدى **البرنامج** حاليا نظام للإدارة البيئية يطبق في 59 بلدا،[2] وكان المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا هو أول مكتب إقليمي يوسع نطاق نظام الإدارة البيئية توسيعا كاملا ويستخدمه في جميع بلدان الإقليم التسعة عشر. وصدرت الموافقة أيضا على صندوق جديد لخفض انبعاثات الكربون وفرض ضريبة داخلية موسعة على انبعاثات الكربون لدعم توسيع نطاق برنامج كفاءة الطاقة في **البرنامج**. وتقيس المنظمة بانتظام الانبعاثات الناتجة عن عملياتها وتتعوض عنها في حين تُنفذ مشروعات لخفض انبعاثات الكربون تهدف إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الإجمالية بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030.[3]

وبالإضافة إلى جهود التكيُّف مع تغير المناخ والحماية البيئية، استفاد في عام 2022 أكثر من 15 مليون شخص من واحد أو أكثر من حلول إدارة المخاطر المناخية التي قدمها **البرنامج**. ويدعم **البرنامج** الحكومات المضيفة في تحقيق الأهداف والالتزامات الوطنية بشأن الحد من مخاطر الكوارث من أجل القدرة على الصمود. ويُعزز **البرنامج** البرامج الأطول أجلا والمتكاملة التي تتيح تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للناس وإكسابهم قدرة أكبر على الصمود في وجه الصدمات المفاجئة. ويعمل **البرنامج** على قدم وساق في تشجيع البرمجة والتنسيق المشتركين مع الشركاء داخل البلدان بشأن عدة عروض برامجية رئيسية، بما في ذلك المساهمات من أجل إحلال السلام في بؤر العنف المنظم، والنُهج القائمة على المناطق التي تُعزز التغذية الصحية والمياه، وتعزيز نُظم الحماية الاجتماعية الوطنية لدعم مجموعة أوسع من السكان الضعفاء، وبناء نُظم غذائية قادرة على الصمود من خلال الشراء المحلي.

3 - منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتحرك تدريجيا صوب العمل المتكامل من خلال الدعم الكامل من جميع الكيانات لنظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه، وبفضل جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية له وجود قطري مصمم خصيصا لتلبية الاحتياجات استنادا إلى إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والصكوك المنسقة والعمليات المشتركة لتسيير الأعمال.

قام **البرنامج** في عام 2023 بتحويل مبلغ 2.44 مليون دولار أمريكي إلى الصندوق الاستئماني المحدد الغرض لنظام المنسقين المقيمين.[4] وعلاوة على ذلك، شارك **البرنامج** خلال عام 2023 في مهمتين لدعم العمل المتكامل للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على المستوى الميداني من خلال المساهمة في إطار مؤشرات نواتج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وفي الدفع قدما بتجربة بشأن جدوى التشغيل البيني لبوابة معلومات الأمم المتحدة. ودعمت هذه المهام تطوير نُهج مشتركة ووضع مؤشرات منسقة وقياس النتائج على نطاق المنظومة.

ودعا **البرنامج** أيضا إلى زيادة اتساق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجالي التخطيط والإبلاغ، ويقترح أن تشمل بوابة معلومات الأمم المتحدة جميع أعمال فريق الأمم المتحدة القطري بالتنسيق الوثيق مع الأُطر والخطط المشتركة الأخرى (بما فيها خطط الاستجابة الإنسانية). وشارك **البرنامج** بدور نشط في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالبرامج، وأجرى اتصالات مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي. وأسفر هذا التعاون عن وضع توجيهات شاملة بشأن جيل جديد من البرامج المشتركة والتوجيهات المحدثة لأُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في الظروف الاستثنائية، والسياسة المحدثة بشأن التقييم والتخطيط المتكاملين، إلى جانب منتجات أخرى. ويُساهم **البرنامج** أيضا في تشكيل الهيكل الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال المنصات التعاونية الإقليمية والآليات ذات الصلة. ويشارك **البرنامج** أيضا بدور نشط في فريق العمل المعني بالخدمات المشتركة العالمية الذي يتألف من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، و**البرنامج**، ومنظمة الصحية العالمية. وشهد عام 2023 تقدما كبيرا حققه مركز الأمم المتحدة للحُجوزات، وهو أكبر خدمة عالمية مشتركة يديرها **البرنامج**، وأسطول الأمم المتحدة، وهو خدمة عالمية مشتركة للمركبات الخفيفة المشتركة. ويمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل في تقرير الأداء السنوي لعام 2023.

---

[2] لوحة متابعة خارطة تنفيذ نظام الإدارة البيئية في **البرنامج** لتتبع التقدم المحرز (وثيقة داخلية).

[3] ترد مقاييس الأداء البيئي السنوية في قسم أداء البرامج الوارد في تقرير الأداء السنوي هذا في إطار المسائل الشاملة، وفي التقارير القطرية السنوية، وفي لوحة المتابعة البيئية الداخلية في **البرنامج**، وفي منصة خضرنة المنظمة الزرقاء التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

[4] تحديث عن تنفيذ **البرنامج** لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية). (WFP/EB.A/2023/5-D).

4 - تعزيز المساءلة والشفافية والكفاءات والتركيز على النتائج الجماعية يحفز زيادة استدامة التمويل وتحسين جودته بما يتماشى مع اتفاق التمويل

يلتزم **البرنامج** باتخاذ تدابير في كل مرحلة من مراحل عملياته من أجل منع التدليس وتحريف المسار، وتحديد المخالفات والتصدي لها. ويُقدم **البرنامج** معظم مساعداته في المناطق حيث ترتفع مخاطر التدليس والفساد، وهذا يتفاقم بفعل القيود السياسية والأمنية والقيود على الوصول. وفي أبريل/نيسان 2023، قام **البرنامج** بتكوين فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بمشروع الضمان العالمي لوضع تدابير ضمان ومراقبة داخلية "من البداية وحتى النهاية" في جميع العمليات العالية المخاطر. ويهدف هذا المشروع إلى توضيح أوجه المساءلة، وتعزيز النُظم، وترشيد العمليات، وضمان حصول المكاتب القطرية على المشورة والدعم اللازمين لمعالجة هذه المسائل.

ويدفع إطار النتائج المؤسسية (2022-2025) **البرنامج** قُدما نحو مزيد من المواءمة مع الأمم المتحدة من خلال صياغة نواتج على المستوى المؤسسي، واختيار مؤشرات مشتركة وتكميلية وتحديدها، وإدماج ولايات وتوجيهات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. كما واصل **البرنامج**، باعتباره الجهة الراعية لمجموعة مختارة من مؤشرات إطار مؤشرات نواتج مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مشاركته في المناقشات المنسقة لمكتب التنسيق الإنمائي بشأن الإطار المذكور. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل **البرنامج** الإبلاغ عن التقدم المحرز في مؤشرات اتفاق التمويل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وتُدار حوارات التمويل أساسا من خلال عملية الموافقة على الخطة الاستراتيجية، بينما يُعالج التمويل السنوي من خلال اعتماد خطة **البرنامج** للإدارة ويتم الإبلاغ عن التقدم المحرز والنتائج في تقرير الأداء السنوي. ويُقدم **البرنامج** تقارير سنوية إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ سياساته ومعدلاته الموافق عليها لاسترداد التكاليف من خلال خطة الإدارة.[5]

5 - تحسين إدارة ورقابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ييسر التنسيق والاتساق والفعالية في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نطاق المنظومة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتخطيط الاستراتيجي، والتنفيذ والإبلاغ والتقييم.

تُشدد التوجيهات الداخلية **للبرنامج** بشأن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على أهمية أن تُشارك المكاتب القطرية بدور نشط في الأفرقة العاملة المعنية بالنتائج ذات الصلة بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وصياغة خطط العمل المشتركة وتنفيذها، بما يكفل التعبير بوضوح عن أهداف البرمجة القطرية الموجهة نحو التنمية في **البرنامج**. وفي عام 2023، أصدر **البرنامج** توجيهات داخلية مخصصة بشأن البرامج المشتركة مصحوبة بمشورة عملية للمكاتب القطرية بما يتماشى مع التوجيهات الصادرة على نطاق المنظومة، للربط بصورة واضحة بين البرامج المشتركة والتحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط العمل المشتركة. ويستمد **البرنامج** الحافظة الإنمائية لجميع خططه الاستراتيجية القطرية من الجيل الثاني بصورة مباشرة من إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتتوافق حاليا نسبة 90 في المائة من الخطط الاستراتيجية القطرية من الجيل الثاني مع دورات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

وفي عام 2023، وفي إطار الالتزام بإجراء تقييمات على نطاق المنظومة، أجرى **البرنامج** سبعة تقييمات مشتركة في البلدان التالية: تشاد، وكينيا، ولبنان، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، ودولة فلسطين. وفي خمسة من سبعة تقييمات، تولى **البرنامج** قيادة عملية التقييم، بينما تولت منظمة الأمم المتحدة للطفولة القيادة في التقييمين المتبقيين. وفي ما يتعلق بالشراكة، شارك في إدارة هذه التقييمات السبعة كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة.

وتُنشر جميع تقارير التقييم المركزي واللامركزي وتقييم الأثر في الموقع الإلكتروني **للبرنامج**.[6] وقدمت إدارة **البرنامج** ردها في الوقت المناسب على توصيات التقييم في 80 في المائة تقريبا من جميع التقييمات التي أُنجزت في عام 2023. وقد يُعزى التأخير في الحالي في بعض الحالات إلى زيادة المشاورات وبناء التوافق في الآراء في بعض التقييمات المشتركة. ويُقدم **البرنامج** تقارير سنوية إلى المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ التزاماته بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وينشر **البرنامج** أيضا بيانات التمويل وفقا لمعيار نشر البيانات الذي وضعته المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

[5] "تحديث عن تنفيذ **البرنامج** لقرار الجمعية للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) (WFP/EB.A/2023/5-D).

[6] التقييم المستقل **للبرنامج**.